شركاء في التغيير..

سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

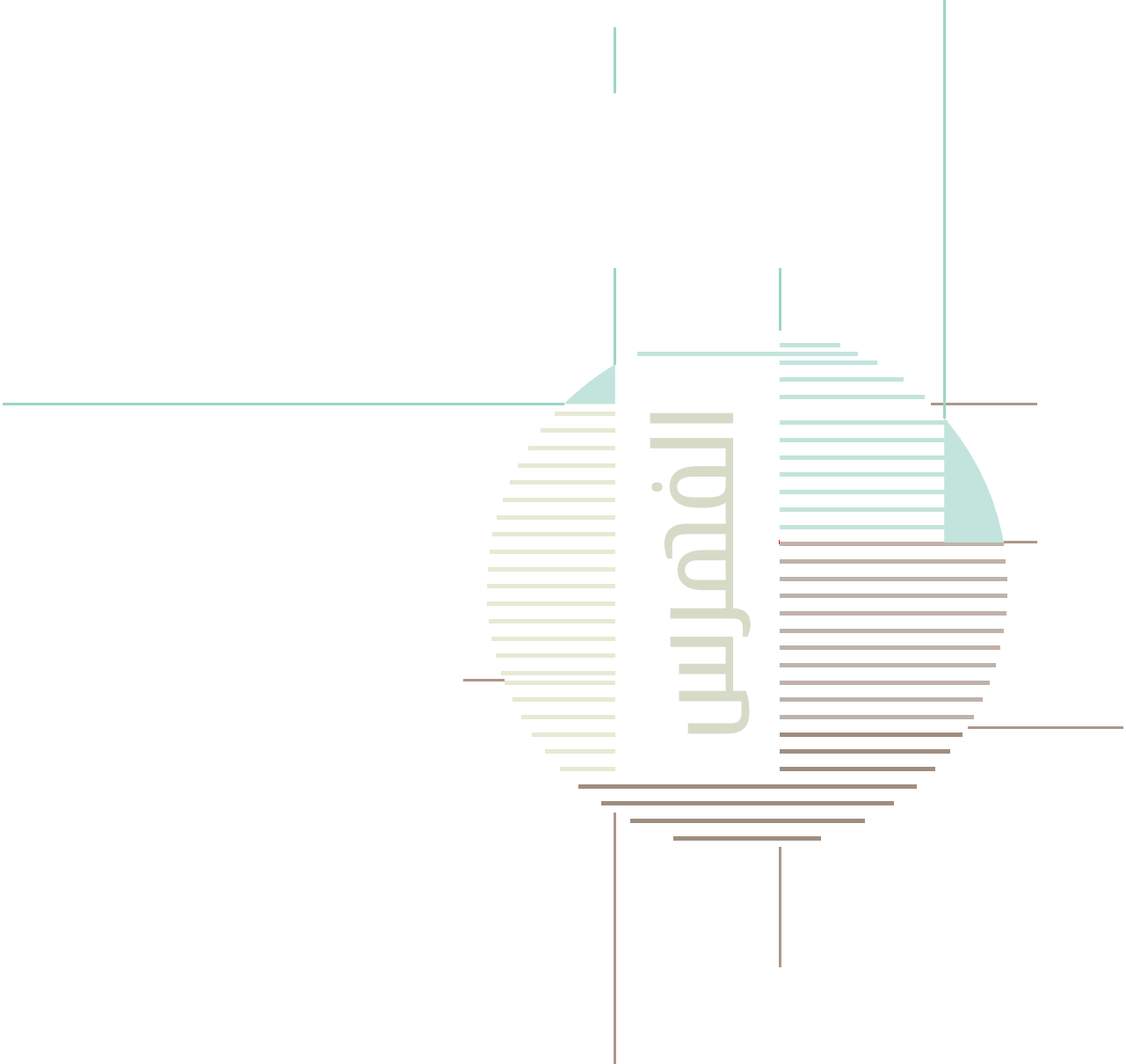
الفهرس

4 رسالة الرئيس.

6 لمحة عن ديوان المحاسبة.

8 مبادئ الحوكمة المؤسسية.

10 التأثيرات الرقابية لديوان المحاسبة.

14 تحليل الوضع المالي للدولة.

16 قضايا الساحة:

- الأراضي المستغلة وغير المستغلة والمخصصة لمؤسسة الموانئ الكويتية.
- دراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة.
- تخصيص القسائم الصناعية لدى الهيئة العامة للصناعة.
- المشاريع المدرجة بخطة التنمية بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية.
- عقود الصيانة والنظافة في الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة.
- متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في مكافحة التصحر.

28 دور المواطن.

30 سؤال وجواب.

32 الرقابة مسؤوليتنا.

32 المراجع.

رسالة الرئيس

إيماناً منا بدور المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المساءلة المجتمعية، وترسيخا لمسئوليتهم في الحفاظ على الأموال العامة وصونها واستدامتها، جاء الإصدار الخامس من تقرير المواطن حاملا شعار **«شركاء في التغيير»**.

ويستعرض هذا الإصدار تطبيقات الحوكمة المؤسسية في ديوان المحاسبة والتي تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة المهنية وجودة المخرجات الرقابية، كما يستعرض بعض التقارير الرقابية والتي تناولت القضايا المتداولة على الساحة، والتي اجتهد الديوان في دراستها وتسليط الضوء عليها بتقارير رقابية متخصصة بهدف الوصول للاستخدام الأمثل للمال العام، تحقيقا لرؤية الكويت 2035، وقد جاء هذا التقرير متزامنا مع تقرير الاستدامة الأول الصادر عن ديوان المحاسبة الذي يعتبر إضافة مهنية وفنية لإصداراته الرقابية العديدة والتي حرص من خلالها على مواكبة المستجدات الدولية في إبراز أنشطته الفنية والمهنية.

إخواننا أبناء هذا الوطن.. أنتم شركاؤنا في التغيير والتطوير..

نضع بين أيديكم هذا التقرير آملين أن يحقق هذا التقرير أهدافه في تفعيل المساءلة المجتمعية لصون المال العام و لتحقيق الرفعة والازدهار لهذا البلد الكريم.

يوسف إبراهيم المزروعي
رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة

لمحة عن الديوان

الحوكمة المؤسسية

يعد ديوان المحاسبة من الجهات الرائدة في مجال الحوكمة، ولعله أحد المؤسسات النموذجية في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، حيث أصدر الديوان تقريرين بشأن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وذلك خلال السنتين السابقتين، كما بادر في تطبيق «الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية بالجهاز الإداري» المعمم من ديوان الخدمة المدنية بتاريخ 2022/1/11 على النحو الذي يتوافق مع طبيعة عمله عن الديوان.

الحوكمة المؤسسية

هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والسياسات والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء لتحقيق أهداف الجهة.

الهدف

تحديد الفجوات التي تتطلب معالجة، وتصويب مواطن الخلل، وتطوير كفاءة وفاعلية الأعمال في الديوان تحقيقا للأهداف المنشودة.

مبادئ الحوكمة المؤسسية

الشفافية

هي إتاحة الوصول إلى المعلومات المحدثة ذات العلاقة بأعمال المؤسسة

من تطبيقات الديوان:

وجود موقع إلكتروني خاص بديوان المحاسبة يحتوي على كافة البيانات الخاصة بمزاولته لأعماله بما فيها التقارير الرقابية والمهنية وإنتاجه الفكري.

المساءلة

هي مساءلة العاملين في المؤسسة عن أفعالهم وقراراتهم، ووضع الإجراءات التي تكفل القيام بعمليات المساءلة واتخاذ الإجراءات اللازمة عن تلك الأفعال المخالفة للتشريعات واللوائح المنظمة.

من تطبيقات الديوان:

وجود آلية معتمدة ومطبقة لتلقي البلاغات عن جرائم التعدي على المال العام وفق القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، ودراستها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

الاستدامة

هي قدرة المؤسسة على اعتماد الأنظمة والهياكل والإجراءات اللازمة للتمكن من أداء وظائفها باستمرار على المدى البعيد.

من تطبيقات الديوان:

- وجود استراتيجية معتمدة لديوان المحاسبة توائم الخطة الإنمائية للدولة ورؤية دولة الكويت 2035، مع ضمان تفعيل هذه الاستراتيجية وفق خطط عمل وتقارير معنية بمتابعة سير الإنجاز.
- إصدار ديوان المحاسبة لتقرير الاستدامة الأول لسنة 2022 الذي جاء متوافقا مع المستجدات الدولية.

المشاركة

هي الاهتمام بالتواصل الفعال مع الأطراف ذات العلاقة داخلياً وخارجياً، ومنحهم حق المشاركة في حوار فعّال ومنظم، يتم من خلاله نشر أو تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات الكاملة والواضحة بالوقت المناسب مع الأخذ بالآراء والتوصيات بغرض التحسين والتطوير المستمر.

من تطبيقات الديوان:

تواصل ديوان المحاسبة مع مجلس الأمة ومجلس الوزراء عن طريق تقرير الموضوعات عالية المخاطر، والتواصل مع المواطنين والمجتمع المدني عن طريق تقرير المواطن.

العدالة

المساواة والسيادة بالقانون

هي الالتزام بكافة التشريعات التي تمارس بموجبها المؤسسة سلطتها ومهامها وواجباتها بحيث تعتبر تلك التشريعات هي المرجعية الأساسية المنظمة لعمله بشكل واضح وشامل، تطبيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين الجميع.

من تطبيقات الديوان:

وجود أدلة معتمدة ومطبقة ومحدثة متوافقة مع القواعد والمعايير المنظمة للعمل.

النزاهة

هي التعامل مع كافة الأفراد والموظفين والمؤسسات وغيرهم من الفئات بعدالة من خلال تجنب أي شكل من أشكال التمييز أو التحيز أو المفاضلة والتحرر من تعارض المصالح.

من تطبيقات الديوان:

- وجود دليل قواعد السلوك الأخلاقي لموظفي ديوان المحاسبة، والذي يتضمن مجموعة من القيم والمبادئ التي يمكن أن يستند إليها كافة موظفيه عند ممارسة أعمالهم بهدف الارتقاء بمستوى الأداء المهني ورفع جودة المخرجات.
- وجود قرار يلزم بمقتضاه جميع الموظفين الفنيين والمساندين بالإفصاح عن تضارب المصالح مطبق منذ سنة 2017.

التأثيرات الرقابية لديوان المحاسبة

التأثيرات المالية ◄

هي المنافع المتحققة عن رقابة الديوان كخفض للتكاليف أو زيادة بالإيرادات أو تحصيل مبالغ صرفت دون وجه حق.

من خلال ممارسة ديوان المحاسبة لاختصاصاته الرقابية على الجهات المشمولة برقابته خلال السنة المالية 2023/2022

فقد حقق ما قيمته **150.9مليون دينار كويتي** كقيمة مضافة على المال العام

مقارنة بمصروفاته عن السنة المالية 2023/2022 والتي بلغت **67 مليون دينار كويتي**.

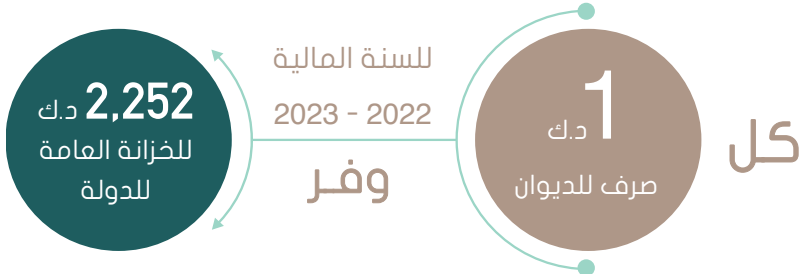

وفورات على المال العام

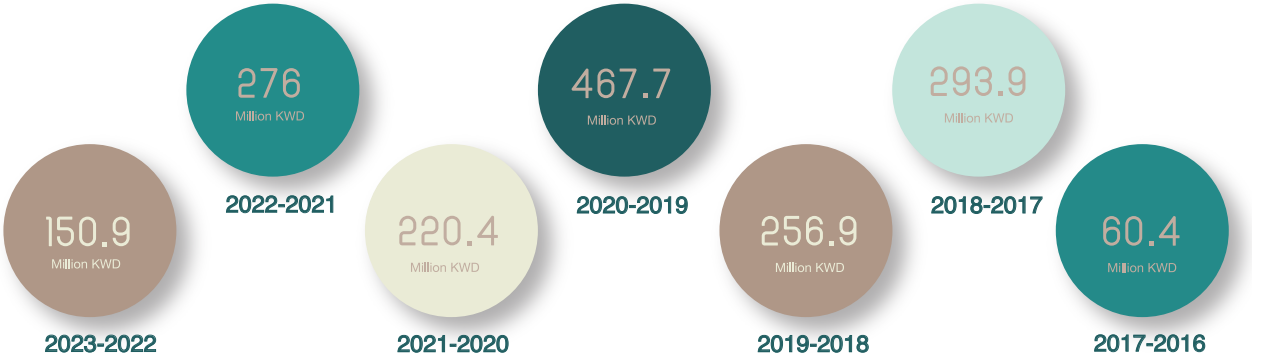

التأثيرات غير المالية

- تتمثل التأثيرات غير المالية في تعديل أو إصدار قرارات أو إجراءات ساهمت في تحسين الخدمات أو تعديل وضع قائم أو تطوير أداء الجهة، وقد تمثل ذلك في:

- اتخاذ إجراءات تساهم في إحكام نظم الرقابة الداخلية على تنفيذ العقود.
- إصدار تعاميم وقرارات وضوابط من شأنها تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتفعيل الاختصاصات.
- إثبات مديونيات غير محصلة وإيقاف صرف مزايا غير مستحقة.
- تطوير وعلاج أوجه القصور بالعديد من الجهات المشمولة برقابته.
- اتخاذ إجراءات تنظيمية من شأنها إحكام الرقابة على المصروفات.

وتركزت التأثيرات غير المالية في الجهات التالية:

الوزارات والادارات الحكومية

- وزارة الصحة
- وزارة الخارجية
- جهاز حماية المنافسة
- وزارة التجارة والصناعة
- الإدارة العامة للطيران المدني
- وزارة المالية
- إدارة الفتوى والتشريع
- وزارة الدفاع
- وحدة التحريات المالية
- الحرس الوطني
- وزارة الداخلية

الجهات الملحقة والشركات

- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- الهيئة العامة لشؤون القصر
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
- مجلس الأمة
- الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية
- الهيئة العامة للغذاء والتغذية
- بلدية الكويت
- جامعة الكويت
- شركة وفرة العقارية
- شركة المشروعات السياحية

الجهات المستقلة

- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها
- بنك الكويت المركزي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
- وحدة تنظيم التأمين
- بيت الزكاة
- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
- الهيئة العامة للصناعة
- بنك الائتمان الكويتي
- هيئة أسواق المال

تحليل الوضع المالي للدولة

عن السنة المالية 2021-2022 :

شهدت السنة المالية 2022/2021 ارتفاعاً في أسعار النفط وانعكس ذلك إيجاباً على خفض العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة عما هو مقدر له حيث بلغ العجز نحو **4,340.5** مليون دينار كويتي.

يعتمد تمويل الميزانية العامة للدولة اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية من خلال استحواذها على ما نسبته **87.1٪** خلال السنة المالية 2022/2021 الأمر الذي يوضح أهمية تنويع مصادر
الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر تذبذب أسعار النفط، وفيما يلي نتائج تنفيذ الميزانية:

مليون دينار كويتي			
البيان	2021 - 2020	2022 - 2021	الزيادة / الانخفاض
الإيرادات	10,520.2	18,614.6	8,094.4
المصروفات	21,292.7	22,955.1	1,662.4
العجز	10,772.5	-4,340.5	6,432-
احتياطي الأجيال القادمة	0	0	0
إجمالي العجز	-10,772.5	-4,340.5	6,432-

* قانون رقم (47) لسنة 2022 بالنقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2021/2022.

* لم يتم استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة طبقا للقانون رقم (18) لسنة 2020 بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم (106) لسنة 1978 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

عن السنة المالية 2023/2022 :

- شهدت السنة المالية 2023/2022 ارتفاعاً في أسعار النفط وانعكس ذلك إيجاباً على الفائض الفعلي في الموازنة العامة للدولة عما هو مقدر له حيث بلغ الفائض نحو **6,368,3 مليون دينار كويتي**.

- يعتمد تمويل الميزانية العامة للدولة اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية من خلال استحواذها على ما نسبته **92.7٪** خلال السنة المالية 2023/2022 الأمر الذي يوضح أهمية تنويع مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر تذبذب أسعار النفط، وفيما يلي نتائج تنفيذ الميزانية:

مليون دينار كويتي			
البيان	2023 - 2021	2023 - 2022	الزيادة / الانخفاض
الإيرادات	18,614.6	28,801.9	10,187.3
المصروفات	22,955.1	22,369.3	-585.8
الفائض / (العجز)	-4,340.5	6,432.6	10,773.1
احتياطي الأجيال القادمة	0	-64.3	-64.3
إجمالي الفائض/ (العجز)	-4,340.5	6,368.3	10,708.8

قضايا الساحة

من منطلق الدور الرقابي لديوان المحاسبة، وسعيا للحفاظ على المال العام قدم الديوان العديد من التقارير الرقابية التي تضمنت أهم الملاحظات والتوصيات التي تهدف لتطوير أعمال الجهات المشمولة بالرقابة وبالتالي الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة والمحافظة على المال العام.

تقرير بشأن مساحات الأراضي المستغلة وغير المستغلة والمخصصة من أملاك الدولة والبلدية لمؤسسة الموانئ الكويتية والتجاوزات والتعديات التي وقعت عليها والقضايا المرفوعة بشأنها:

تم تكليف ديوان المحاسبة من قبل مجلس الأمة بالتدقيق على أراضي أملاك الدولة لمؤسسة الموانئ الكويتية، وإعداد تقرير يوضح عدة أمور منها بيان بالمساحات المخصصة للمؤسسة والمساحات المستغلة والغير مستغلة والمساحات التي وقع عليها تعدي من الغير.

أهم النتائج

1- عدم إحكام الضبط والرقابة على المساحات والأراضي المخصصة للمؤسسة وارتفاع مستوى المخاطر بها.

2- عدم استغلال كافة المساحات والأراضي بالمناطق التخزينية والتي بلغ إجماليها نحو (481,744) متر مربع بنسبة 45.3٪ من الاجمالي، الأمر الذي ترتب عليه فقدان ما يقارب 12,139,948/800 دينار كويتي سنويا، فضلا عن عدم قيام المؤسسة بتحديد مكونات هذه المساحات غير المستغلة.

3- لم تستلم المؤسسة مستحقاتها المتمثلة بنسبة 80٪ نظير الإيجارات المحصلة من المستفيدين من الأراضي الفضاء والمنشآت القائمة بالمنطقة التجارية الحرة والمستحقة لمؤسسة الموانئ الكويتية طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.

4- وقوع بعض النقع تحت إشراف ومسؤولية مؤسسة الموانئ الكويتية دون صدور قرار من بلدية الكويت بالتخصيص.

أهم التوصيات

1- إحكام الضبط والرقابة على المساحات والأراضي المخصصة للمؤسسة من خلال وضع آلية واضحة للربط الإلكتروني والتواصل بين جميع الإدارات والمراقبات ذات الصلة والتوسع في استخدام الأنظمة الآلية بالتنسيق مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

2- ضرورة استغلال كافة المساحات والأراضي المخصصة للمؤسسة بما يعظم إيراداتها ويجنبها فقدان المزيد من الإيرادات.

3- وضع آلية لتسوية المبالغ المستحقة لمؤسسة الموانئ الكويتية نظير الإيجارات المحصلة من المستثمرين مقابل الانتفاع بالأصول التابعة للمؤسسة من المنطقة الحرة المرحلة الأولى والثالثة، والأداة القانونية لذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.

4- ضرورة التنسيق بين المؤسسة وإدارة أملاك الدولة وبلدية الكويت بشأن المستندات المتعلقة بقرارات التخصيص لكافة الأراضي والمساحات والسعي لإصدار قرار تخصيص للنقع الواقعة تحت إشراف ومسئولية المؤسسة لضمان توفير الغطاء القانوني للإشراف عليها والمسئولية عنها.

تقرير بشأن دراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة:

تـم تكليـف ديوان المحاسـبة مـن قبل مجلـس الأمة بإعـداد تقرير عـن الرسـوم التي تفرضهـا الجهات الحكوميـة المختلفـة على حـق الانتفاع بأراضـي الدولة.

أهـم النتائـج

1- عـدم الاسـتناد على أسـس وقواعد فنيـة واضحة عند تحديد الرسـوم والقيـم الإيجارية مقابل الانتفـاع بأملاك الدولـة التابعة لها.

2- عـدم وجود قاعدة بيانات كاملة لـدى بعض الجهات الحكومية للمواقـع وأملاك الدولة التابعة لهـا، علاوة على عدم اسـتخدام بعـض الجهات الحكومية نظـم آلية لحصرها، وبيـان تفاصيلها حتى تتمكن من حسـن إدارة تلك المواقع ومتابعتها أولا بأول وتسـهيل أعمـال المراجعة لها.

3- عـدم قيـام بعض الجهـات الحكومية بطرح بعـض المواقع التابعـة لها بمزايـدات عامة للحصول علـى أعلـى عائـد ممكـن، وذلـك بالمخالفـة لتعميـم وزارة المالية رقم (4) لسـنة 1997 بشـأن المزايـدات الحكومية.

أهم التوصيات

1- ضرورة تحديد رسوم مقابل بدل الانتفاع واستغلال أراضي ومواقع أملاك الدولة وفقا لدراسات فنية مناسبة وتماشيا مع أسعار السوق السائدة وفقا للتغيرات الاقتصادية.

2- العمل على انشاء قاعدة بيانات كاملة لدى الجهات الحكومية التي لديها عقود وتراخيص مع الغير لاستغلال أراضي ومواقع أملاك الدولة، لتسهيل عملية المراجعة الدورية لتلك الأراضي ولمنع أية تعديات أو تجاوزات عليها.

3- ضرورة صدور قرارات من مجلس الإدارة لتخصيص القسائم الصناعية وذلك للموافقات المطابقة لمعايير أولوية التوطين المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تقرير ديوان المحاسبة حول شبهات في إجراءات تخصيص القسائم الصناعية لدى الهيئة العامة للصناعة:

تـم تكليف ديوان المحاسـبة مـن قبل مجلس الـوزراء بإعداد تقرير يتضمـن فحص وتدقيق الإجـراءات المتبعة مـن الهيئـة العامة للصناعة لتخصيـص القسـائم الصناعية، والتحقق من مدى سـلامة ما تـم تخصيصه منها خلال الخمس سـنوات الأخيـرة وما أثير من الشـبهات حولها.

أهـم النتائـج

1- عدم وجود اسـتراتيجية صناعيـة منذ انتهاء الاسـتراتيجية الصناعية السـابقة (2000-2015) وحتى تاريخـه، وغيـاب برنامج العمل وتحديـد الأهداف طويلـة وقصيرة الأمد.

2- عدم اتباع الهيئة آلية موحدة بشـأن نشـر إعلان تخصيص القسـائم الصناعية في الجريدة الرسمية (كويت اليوم).

3- عـدم صدور قرارات نهائية ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة بشـأن تخصيص القسـائم الصناعية بسـبب عدم شـمولية المعايير المعتمـدة لأولوية التوطين.

أهم التوصيات

1-إعداد استراتيجية صناعية تتوافق مع خطط الدولة التنموية ويضمن وجود معايير ووحدات قابلة للقياس.

2- وضع آلية موحدة بشأن نشر إعلان تخصيص القسائم الصناعية في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

3- ضرورة صدور قرارات من مجلس الإدارة لتخصيص القسائم الصناعية وذلك للموافقات المطابقة لمعايير أولوية التوطين المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تقرير تقييم كفاءة وفاعلية تنفيذ المشاريع المدرجة بخطة التنمية بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية:

أعد ديوان المحاسبة تقريراً لدراسة مدى قدرة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على توفير السكن الملائم للمواطنين من خلال التحقق من كفاءة وفاعلية تخطيط، وتصميم، وتنفيذ، وتوزيع مشاريعها السكنية تحقيقا لأهداف وسياسات التنمية العمرانية بالخطة الإنمائية للدولة، والهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة والذي يتمثل في:

"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"

أهم النتائج

1- ارتفاع مخاطر عجز المؤسسة عن توفير الرعاية السكنية للمواطنين نتيجة تراكم الطلبات سنويا، وتضخم المبالغ المطلوبة لإنشاء مدن سكنية جديدة بسبب العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسة نتيجة لزيادة المصروفات، وضعف الإيرادات الذاتية المحققة لديها.

2- تباطؤ عملية التوزيع الفعلي لقسائم الرعاية السكنية في ظل عدم قدرة العديد من المواطنين الحصول على سكن خاص نتيجة ارتفاع الأسعار واعتمادهم بشكل أساسي على الرعاية السكنية يؤدي إلى استمرارية صرف بدل الايجار لهم لفترات زمنية طويلة.

3- عدم جدية الجهات المعنية في معالجة تحديات القضية الاسكانية حيث لا يوجد آلية تنسيق ما بين الجهات المختصة وغياب الخطة التنفيذية على الرغم من وجود رؤية إسكانية متكاملة أعدتها المؤسسة منذ عام 2016 تشمل العديد من الحلول التي تعالج القضية.

4- عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من التأثيرات البيئية من قبل الجهات المعنية بالتعاون مع المؤسسة للتخفيف من التأثيرات البيئية بمدن الرعاية السكنية الحديثة نتيجة العواصف الترابية وقرب المصافي النفطية وغياب التشجير والبيئة الخضراء في المدن السكنية الحديثة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الصحية لسكان تلك المدن.

5- عدم تمكن المؤسسة من تحقيق هدف الخطة الإنمائية في إشراك القطاع الخاص بتطوير المدن الإسكانية نظرا لغياب دور المطور العقاري في تطوير المحور السكني بمشاريع الرعاية السكنية.

أهم التوصيات

1- التعاون بين الجهات المعنية بحيث يتم توزيع المسؤوليات ما بين تلك الجهات ومتابعة تنفيذها حتى يتم حل الأزمة الاسكانية وتنفيذ الرؤية الإسكانية 2035 وذلك لمواجهة مخاطر تراكم عدد الطلبات وتضخم التكلفة المالية لإنشاء وتشغيل المدن السكنية الجديدة.

2- معالجة المشاكل البيئية التي تعاني منها مدن الرعاية السكنية بالتعاون مع الجهات المعنية لتلافي مخاطر التأثيرات البيئية والصحية على المواطنين.

3- تطوير آلية اختيار الشركات المنفذة لمشاريع الرعاية السكنية من خلال وضع أسس ومعايير علمية وفنية تراعي طبيعة وحجم كل مشروع حتى يتم تلافي التعامل مع الشركات المتعثرة وغير المؤهلة.

4- تطوير قانون ولائحة الرعاية السكنية وفق دراسة متأنية من واقع المشاكل والقضايا التي واجهتها الوحدات التنظيمية المختصة بالمؤسسة بما يحقق الهدف الأساسي في توفير الرعاية السكنية.

5- الإسراع في البت بقانون المطور العقاري حتى يساهم بتطوير المحور السكني بمدن الرعاية السكنية، تحقيقا لهدف الخطة الإنمائية في إشراك القطاع الخاص بتوفير الرعاية السكنية للمواطنين خلال فترة زمنية مناسبة وتقليص قائمة الانتظار.

تقرير بشأن عقود الصيانة والنظافة في الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة:

أعد ديوان المحاسبة تقريراً عن عقود الصيانة والنظافة التي أبرمتها الجهات المشمولة برقابة الديوان خلال السنوات المالية ابتداء من 2017/2016 وحتى 2022/2021 بهدف التحقق من مدى كفاءة تنفيذها والتزام الشركات المتعاقدة معها بالشروط التعاقدية وكفاءة وفعالية الإشراف عليها من قبل الجهات المشمولة بالرقابة.

أهم النتائج

1- وجود قصور في أعمال تأهيل الشركات المتخصصة في أعمال الصيانة والنظافة في الجهات المشمولة بالرقابة، وضعف القدرة الفنية وتدني أداء بعض الشركات المتعاقد معها.

2- مخالفة بعض الجهات المشمولة بالرقابة لأحكام المادتين (13) و(14) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته بعدم عرض بعض عقود الصيانة والنظافة الخاضعة لرقابة الديوان المسبقة.

3- عدم إلتزام بعض الجهات ذات الميزانية المستقلة بقواعد تنفيذ ميزانيات المستقلة وعدم تنفيذ وتأخر بعض مشاريع الصيانة الجديدة والمعتمدة بالميزانية.

4- عدم قيام الجهات المشمولة بالرقابة بتطبيق العديد من الجزاءات وعدم تحصيل الغرامات المالية المستحقة لعدم تطبيق شروط التعاقد للعديد من عقود الصيانة والنظافة.

أهم التوصيات

1- ضرورة استبعاد المقاولين غير المؤهلين لأداء وتنفيذ أعمال الصيانة والنظافة في الجهات المشمولة بالرقابة مع اختيار وتأهيل المشرفين على تنفيذ العقود لدى الجهات من أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص.

2- ضرورة التزام الجهات الحكومية بالمادة (13) و(14) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته وعرض عقود الصيانة والنظافة الخاضعة لنصاب رقابة الديوان المسبقة.

3- ضرورة التزام الجهات المشمولة بالرقابة بقواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة والالتزام بتنفيذ مشاريع الصيانة الجديدة والمعتمدة بالميزانية.

4- تطبيق الجزاءات الواردة في الشروط التعاقدية، وتحصيل الغرامات المستحقة على الشركات المتعاقد معها.

تقرير متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في مكافحة التصحر:

أعد الديوان تقريراً للتحقق من مدى جدية الجهات المعنية في حماية البيئة البرية وفقاً لقانون حماية البيئة وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر للأمم المتحدة (SDG 15).

أهم النتائج

1- عدم وجود استراتيجية معتمدة لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة وتكثيف الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة عدم توفر خريطة محدثة ومعتمدة تبين المناطق المتدهورة ودرجة تدهورها بدولة الكويت، وحصر مشاريع تنمية النباتات الفطرية البالغ عددها (7) مشاريع في ثلاث مواقع جغرافية، كما لم يتم قياس مدى تقدم الهيئة في تحقيق النسبة المستهدفة لتحييد تدهور الأراضي وتقليل التصحر الى ما نسبته 30٪ من اجمالي مساحة الأراضي وفق هدف التنمية المستدامة الخامس عشر بحلول عام 2030، مما يدل على استمرار تعرض البيئة البرية بالدولة لمخاطر التصحر وتدهور الأراضي.

2- عدم توسع الهيئة بمشاريع التحريج في مناطق جديدة والاكتفاء بالمشاريع القائمة البالغ عددها (11) مشروع والتي يعود طرحها الى السنة المالية 2014/2013، نتيجة عدم تخصيص أراضي جديدة ورصد ميزانية لأعمال الزراعات الحرجية من قبل الجهات المعنية.

3- لم ينفذ قسم الطرق الخارجية بإدارة التحريج والمراعي أية مشاريع لتشجير الطرق الخارجية خلال فترة المتابعة، حيث يوجد عدد (4) مشاريع في مرحلة التصميم منذ عام 2014، الأمر الذي يدل على قصور لدى الهيئة في تنفيذ تلك المشروعات الهامة لحماية مرتادي الطرق من العواصف الغبارية وزحف الرمال التي تتسبب بحوادث مرورية جسيمة وعرقلة السير.

أهم التوصيات

1- العمل على اعداد استراتيجية لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة وتكثيف الغطاء النباتي الطبيعي بالتعاون مع الجهات المعنية من خلال دراسة شاملة تحدد بها خريطة للمناطق المتدهورة ودرجة تدهورها، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ، حتى تتمكن الدولة من تحقيق هدف التنمية المستدامة الخامس عشر (15 SDG) في مكافحة التصحر.

2- أهمية التوسع في مشاريع التحريج وتنمية النباتات الفطرية لتشمل مناطق جديدة ونطاق جغرافي واسع لمواجهة ظاهرة التصحر وكذلك للحفاظ على إنتاجية التربة، الأمن الغذائي، وتحسين جودة الهواء، بالإضافة الى الإسراع في تنفيذ مشاريع تشجير الطرق السريعة والخارجية للحفاظ على سلامة مرتادي الطرق من العواصف الغبارية وزحف الرمال.

*التصحر: هو تدهور الأراضي بتناقص قدرة الأرض على الإنتاج البيولوجي والاقتصادي مما يؤدي الى انخفاض انتاج الحياة النباتية بسبب التغيرات المناخية، إضافة الى النشاط البشري السلبي من خلال إساءة استغلال الموارد الطبيعية بما يسبب في نضوبها وعدم استدامتها.

*التحريج: هي عملية تشجير المناطق الخالية من الغطاء النباتي والشجري بهدف تحسين جودة التربة والهواء وإزالة الغازات الدفيئة خصوصاً ثاني أكسيد الكربون، حيث تعتبر أحد أهم الحلول في التعامل مع مخاطر تغير المناخ منها ظاهرة التصحر.

دور المواطن

مسـئولية المواطـن في تلقـي البيانـات والمعلومات مـن المصـادر الرسـمية الموثوقة وعـدم الالتفات للمصـادر الأخـرى كون المصـادر المعتمـدة هي الأسـاس لاتخاذ القـرارات الصائبـة خاصة في ظـل التدفق الهائـل لكميـة البيانات والمعلومـات المتاحـة والمتداولة.

لماذا يجب على المواطنين تلقي البيانات والمعلومات من المصادر الرسمية الموثوقة فقط؟

الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة

تجنب الانحياز مما يساهم في اتخاذ قراراتهم بتجرد بموضوعية وحيادية.

المشـاركة بفاعليـة فـي العمليـة الديمقراطيـة، حيـث ان قيـام الجهـات الرسـمية بالإعلان عن البيانـات والمعلومات تمكن المواطن من ممارسـة حقه بالمسـاءلة في حال وجـود أي تقصيـر أو تهاون.

الحماية من المعلومات المضللة والإشاعات ومالها من آثار سلبية على المجتمع.

تعزيـز الشـفافية والمصداقية، يعزز دور الجهات الرسـمية فـي الإعلان عن البيانـات والمعلومـات كونهـا هي المصدر الأساسـي الـذي يعتمد عليه المواطـن ويثق فيه.

يمكن الحصول على بيانات ومعلومات ديوان المحاسبة الموثوقة من المواقع الرسمية التالية

كما يمكن المشاركة في حماية المال العام من خلال تقديم البلاغ في حال وجود حالة تعدي إلى ديوان المحاسبة

سؤال وجواب

1- ما هو الفرق بين تقرير الحوكمة المؤسسية للديوان، وتقارير الديوان عن الحوكمة بالجهات الحكومية؟

يهـدف تقرير الحوكمة المؤسسـية للتحقـق من مدى التزام ديوان المحاسـبة بمبادئ الحوكمـة لزيادة كفاءة وجـودة أعماله وفقا الدليل الوطنـي للحوكمة المؤسسـية بالجهاز الإداري بما تناسـب مع طبيعة عمله.

أما تقارير ديوان المحاسـبة عـن الحوكمة بالجهات الحكومية فيتناول مدى التزام الجهات المشـمولة برقابة الديـوان بمبادئ الحوكمة من خـلال تقييـم مهني موضوعـي محدد وفق دليـل التدقيق على تطبيـق قواعد الحوكمة القطـاع العام في الجهات المشـمولة برقابة ديوان المحاسـبة والدليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشـركات المشـمولة برقابة ديوان المحاسـبة

2- ما هي المرجعيات الدولية والمحلية لمبادئ الحوكمة؟

- منظمة التعاون الاقتصادية (OECD).
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- البنك الدولي (WORLD BANK).
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لدولة الكويت.

3- ما هي أهم التقارير الرقابية التي يصدرها ديوان المحاسبة؟

1. التقرير السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية، وتُقدم لصاحب السمو الأمير، ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام.
2. التقارير الخاصة بناء على طلب مجلس الأمة ومجلس الوزراء.
3. تقرير نصف سنوي عن الأموال المستثمرة طبقاً للقانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية المال العام.
4. تقرير المواطن.
5. تقرير بالموضوعات عالية المخاطر.

4- كيف يمكن للمواطنين إبلاغ ديوان المحاسبة عن شبهات التعدي على المال العام؟

يوفر ديوان المحاسبة بموقعه الإلكتروني الرسمي خاصية للإبلاغ الإلكتروني كما يمكن أن يقوم المبلغ بتسليمها بشكل مباشر لمقر ديوان المحاسبة، حيث حق لأي فرد التقدم ببلاغ عن أي موضوع من المواضيع التي يختص الديوان بالرقابة عليها وفق القانون رقم 30 لسنة 1964 بشأن إنشاء ديوان المحاسبة، والقانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

5- ماذا يعني مصطلح " التنمية المستدامة"؟

تُعرّف الأمم المتحدة مصطلح "التنمية المستدامة" في تقريرها "مستقبلنا المشترك" عام 1987 على أنها تعني " تلبية حاجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة"، وتقاس عبر أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية.

المراجع

الرقابة مسئوليتنا Documentary

استقلالية ديوان المحاسبة

المخالفات المالية ونطاق الرقابة القانونية

التقارير التي يصدرها ديوان المحاسبة

الدين العام

تقارير المواطن السابقة

2018

2019

2020

2022-2021

تواصل معنا

+965 24957000

sabinfo@sab.gov.kw

sab.gov.kw

@sab.kw

@sab_kuwait